المواقع الطبقية الوسطى: Middle Class Positions

أحمد حسين *

يمثل مصطلح الطبقة الوسطى مشكلة أساسية فى الفكر الاجتماعى المعاصر. فالتكوين الوسطى أو الموقف الوسطى غالبًا ما يتسم بقدر عال من الميوعة والغموض وعدم الوضوح [١]. لكونه يضم فى طياته عناصر الموقع الاجتماعى والطبقى وخصائصه التى لا يمكن اعتبارها معبرة عن الموقعين الرأسمالى أو البروليتارى. وكان لهذا الوضع البينى– الوسطى– أثر جلى فى صعوبة تحديد الموقع الطبقى للشرائح الوسطى، وهذا ما دفع بعض الباحثين وعلى رأسهم المنظر الأمريكى الأشهر "إيرك أولين رايت" Wright للقول إن المشكلة الحقيقية فى التحليل الطبقى المعاصر تكمن فى محاولة "**تسكين**" Accomodating المواقع الطبقية الوسطى فى البناء الطبقى وتعيين حدودها بدقة.

هذه الصعوبة يردها بعض الباحثين **لعاملين أساسيين: الأول يتمثل فى** تشكيل المواقع الوسطى لخليط هجينى Hybrid غير متجانس من الجماعات والشرائح والفئات الاجتماعية والطبقية مما يصعب من تجميعها بدقة فى إطار مفهوم أو تكوين واحد، فيما يرتبط **الثانى** بطبيعة الأطر النظرية والأيديولوجية التى يتبناها الدارسون للطبقة؛ فكل منهما له محدداته ومعاييره حتى بين من ينتمون لمقاربة نظرية واحدة [٢]. ففى حين كانت العوامل الاقتصادية **مثل ملكية وسائل الإنتاج أو الحرمان منها، والموقع من عنصر العمل تمثل محددات حاكمة فى تعيين الموقع الطبقى للرأسمالية والبروليتاريا، تستأثر المواقع الوسطى بمحددات متنوعة من قبيل استغلال القدرات التنظيمية والإدارية والمهارية، وما يفرزه هذا من ضمان التمتع بدرجات متباينة من الحرية والاستقلال** autonomy **فى أداء**

* أستاذ مساعد علم الاجتماع، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الثالث والخمسون، العدد الأول، يناير ٢٠١٦.

العمل فضلا عن التمتع بوضع سلطوى وتنفيذى مهيمن – سلطات توقيع العقوبات والجزاءات بدرجاتها ومستوياتها المختلفة–داخل العملية الإنتاجية. هذا إلى جانب المحدد المادى كمعيار أساسى حاكم لدى بعض جماعاتها كالبرجوازية الصغيرة[٣].

يضاف إلى حصيلة الجدل النظرى المعاصر حول مفهوم المواقع الوسطى ما يقوم به بعض الباحثين من خلط نظرى ومنهجى أساسى بين المواقع الوسطى، **وعناصر البرجوازية الصغيرة بشقيها التقليدى، والحديث منها بوجه خاص.** فهناك من يستخدمونهما بصور مترادفة للدلالة على كيانات واقعية واحدة، وهناك من يخلط بينهما بشدة حال تحديد الأوزان والمواقع المختلفة على الخريطة الطبقية. ويفسر بعض الباحثين هذا الخلط فى ضوء قرب المسافات الاجتماعية بين الشريحتين، إضافة إلى ما يمارسه اتساع أو ضيق التعريف الذى يتبناه الباحث من دور مهم فى إذكاء هذا التداخل[٤]. إلا أنه غالبًا ما يشار إلى البرجوازية الصغيرة بوصفها تضم الشرائح التى تملك رأس مال صغير أو قطعة أرض أو ورشة، أو لديها تخصص فنى أو مهارى أو ثقافى أو فكرى يتيح لها أن تتعيش من قوة عملها ولا تعمل لدى الغير وتستغل ملكيتها المحدودة أو مهاراتها. كما لا تستخدم العمل المأجور إلا فى حدود قليلة وضيقة لا تسمح بإنتاج تراكمات مالية كبيرة.

وبوسع الباحث المدقق أن يكتشف صعوبة الوصول لتعريف جامع مانع حول تعريف المواقع الوسطى وتعيين شرائحها البيئية، إذ يتسم التعريف بالمرونة والمطاطية. مع الوضع فى الاعتبار قلة الدراسات الرصينة التى يمكن للباحث الاعتماد عليها والتى تمت حول "المواقع الطبقية الوسطى المصرية" كمثال قريب لنا. ولذا فثمة اختلاف كبير بين الباحثين حول تعريف هذه المواقع. بل إن من الدارسين من يتجنب تمامًا وضع أى تعريف للطبقة أو تحديد لمكوناتها أو أقسامها، مؤكدين على ضرورة عدم البحث عن تعريف محدد لها، فالأفضل الاتجاه لدرس الواقع مباشرة والتفتيش فى تركيباته والاعتماد على التاريخ لتحديد هوية ودور هذا "الموقع" أو هذه "الطبقة"، دونما حاجة لوضع أطر وحدود صارمة لهما. فيما هناك فريق آخر يكتفى بمجرد الإشارة إلى قسم أو شريحة أو جزء من الطبقة ويتعامل معه بوصفه يشكل الجماعة المحورية The Core Group فى هذه الطبقة [٥] .

وفى ضوء حالة عدم التجانس والتباين الشديدين فى خصائص ومكونات المواقع الوسطى، وتناقضها، واختلاطها، فيما يتصل بالمعايير الأساسية الحاكمة فى عملية التصنيف الطبقى (الملكية والاستحواذ- علاقات العمل- الاستغلال- السلطة والسيطرة (أوالتحكم أوالهيمنة)- الوعى الطبقى- الفاعلية الطبقية والسياسية) والتى كانت جميعا محل اهتمام الباحثين ومثار جدال شديد بينهم، فإن الحدود المنطقية Exact Boundaries أو الدقيقة للمواقع الوسطى تتغاير بشدة بين الباحثين على خلفية المقاربات النظرية التى ينطلقون منها، والقناعات أو الرؤى أو الاختيارات التى يلجأون إليها.

ومن هنا فإنه يبدو ملائما ذلك الاتجاه الذى يميل إلى عدم استخدام مصطلح "الطبقة" لتوصيف أوضاع ومراكز الأقسام أو الشرائح الوسطى، إذ يفضل استخدام مصطلح "المواقع الطبقية class locations/positions" كما استخدمه الأمريكى "إيرك رايت" فى المرحلة الأولى من مراحل تنظيره الطبقى، والمفكر المصرى إبراهيم العيسوى فى"بحث الخريطة الطبقية لمصر"، والذى أضاف صفة "المختلطة" إلى "المتناقضة" (المواقع الطبقية المتناقضة والمختلطة)، للاقتراب بشكل أكبر من معطيات وتعقيدات الواقع الطبقى المصرى. وتعود سمة التناقض هذه إلى شمولها خصائص علائقية، تنتمى إلى، وتشترك مع، مواقع طبقية أساسية متناقضة، وتعتبر حالة المواقع الرأسمالية والعاملة مثالاً بارزًا على المواقع الأساسية*.

* من المهم الإشارة إلى رأى آخر قدمه بعض الباحثين مفاده أن خصائص مثل التناقض Contradiction والغموضAmbiguity وعدم التحدد Indeterminacy التى توسم بها الجماعات الشاغلة للمواقع الوسطى فى البناء الطبقى، إنما هى خصائص وليدة لعملية التقدم التكنولوجى فى الفنون الإنتاجية التى خبرتها الرأسمالية الغربية فى مراحلها المتقدمة Late Capitalism. ومن هنا دعا هؤلاء الباحثون إلى وجوب التأنى عند تطبيق هذه النظرية على الأنساق الرأسمالية- غير الغربية- التى لم تبلغ بعد مرحلة النضج والتقدم. وهو ما يستدعى فى رأينا التأنى والحذر عند دراسة الحالة المصرية. **من أصحاب هذا الرأى:**

-Sek-Hong Ng, Electronics Technicians in an Industrializing Economy: Some Glimpses On The New Middle Class, R. K. P., p.633.

-Mendel, Ernest , Scientific Intellectual Labour, (In) : Hyman Richard and Price, Robert (eds.,), The New Working Class? White Collar Workers and Their Organizations, NewYork The Macmillan Press, 1983, p.90.

بعبارة أخرى، فبالإضافة لخاصية التناقض البنائى فى مجمل العلاقات التى تضم المواقع الوسطى– وأيضا الرأسمالية والعاملة– يضيف إليها العيسوى صفة الاختلاط mixed ومن هنا **تصبح المواقع الوسطى فى مصر مواقع طبقية متناقضة ومختلطة.** يساعد هذا الموقف النظرى فى الاقتراب– النظرى والمنهجى وبشكل أكثر تلاؤمًا– من معطيات واقع البنية والتكوين الاجتماعى والطبقى فى مصر. حيث غالبًا ما يشغل بعض الأفراد أكثر من موقع طبقى، فيعملون فى أكثر من وظيفة وبالتالى يشغلون أكثر من موقع طبقى إشغالاً عينيًا فعليًا، متناقضًا وغير متناقض، سواء داخل النمط الإنتاجى الواحد، أو عبر أنماط إنتاجية مختلفة .

ترتيبا على ما سبق، يمكن تعريف "المواقع الطبقية الوسطى المتناقضة والمختلطة" بصورة نظرية وإجرائية معا فى أنها: جماعات أو أقسام أو شرائح تحتل مواقع طبقية متناقضة ومختلطة داخل التنظيمات الاجتماعية للإنتاج، نتيجة دخولها فى علاقات إنتاجية متنوعة، سواء داخل نفس النمط الإنتاجى within modes of production، أو عبر أنماط إنتاجية متنوعة between modes of production.

فمن حيث علاقة الملكية: تمتلك بعض الجماعات الوسطى (تحديدًا البرجوازية الصغيرة بجناحيها التقليدى والحديث) رأس المال النقدى والعينى، ولكن بصورة محدودة لا تسمح بإنتاج تراكمات مالية كبيرة. هذا فى حين لا تمتلك الجماعات الوسطى الأخرى رأس المال النقدى أو العينى، ولكن يتمتع بعضها بتفويض وصلاحيات فى السيطرة أوالهيمنة على رأس المال العينى، (مثلاً شريحة كبار ومتوسطى المديرين التى تخصص الميزانيات وتوجه الاستثمارات فى المؤسسات الرأسمالية– وكذا البيروقراط والتكنوقراط فى مؤسسات الدولة)، وتمارس هذه السيطرة من خلال إدارة وضبط الجهاز الإدارى والوظيفى، والإشراف على تشغيل عجلة الإنتاج بأبعادها المختلفة.

ومن حيث الموقع فى سوق العمل وعلاقاته: يتسم أصحاب المواقع الوسطى بالتباين الشديد من حيث علاقاتهم بعنصر العمل، فبينما نجد مثلا البرجوازية التقليدية

الصغيرة المالكة، تسيطر على قوة عملها ولا تبيعه للغير، كما لا تستخدم العمل المأجور إلا فى سياقات محدودة وبشكل لا يحدث تراكمًا رأسماليًّا– لا عمال أو عامل واحد فقط– فإن الغالبية العظمى من أصحاب هذه المواقع من ذوى الرواتب Salaried أو الأجراء Waged يبيعون قوة عملهم للغير سواء الدولة أو المؤسسات الرأسمالية، ولكنهم يختلفون فى مستويات الاستقلال أو درجات الحرية فى الاستخدام المباشر والتطبيق الفعلى لهذا الاستقلال فى نطاق العمل، فهناك مثلاً– إلى جانب شريحة كبار المديرين وما لهم من استقلال وهيمنة– المشتغلون أو الموظفون شبه المستقلين Semi Autonomous Employees فى المؤسسات الإنتاجية الرأسمالية أو فى أجهزة الدولة الذين يتمتعون بحرية كبيرة أو متوسطة أو صغيرة فى أدائهم لأعمالهم، وتخطيط وتنفيذ تصوراتهم بشأن هذه الأعمال(وحدة التصور والتنفيذ). بل ربما يتحكمون فى أداء الغير– ممن يخضعون لهم– لأعمالهم. وتضم هذه الفئة الفنيين وبعض الموظفين وبعض المهنيين بمختلف تخصصاتهم. وينطبق الحال نفسه على شرائح أخرى مثل متوسطى وصغار المديرين Middle And Bottom Managersحيث يتمتعون بدرجات متفاوتة من الحرية فى السيطرة على أعمالهم. فى حين تقل هذه الحرية تدريجيًا، وربما تصل إلى حدودها الدنيا، لدى مشرفى الخطوط foremen، والملاحظين ورؤساء العمال فى المصانع.

ومن حيث الموقع من ممارسة الاستغلال أو الخضوع له: تشارك بعض الشرائح الوسطى– مثل كبار المديرين فى المنشآت الرأسمالية– فى استغلال العمال حينما ترتبط دخولها بالأرباح السنوية التى تحققها المنشأة، وحينما أضحت بعض العناصر الوسطى تستأثر أيضًا بالأصول أو الخبرات العملية والفنية والمهارية التى كانت تقليديًا تعد حكرًا على الطبقة العاملة. ولكنها من ناحية ثانية تخضع للاستغلال من جانب الرأسمالية، حينما ينتزع منها فائض عملها، ويؤول إلى الطبقة الرأسمالية. من هنا تشترك المواقع الوسطى مع العاملة فى التعرض لاستغلال الرأسمالية.

ومن حيث ممارسة السلطة داخل المنشأة الإنتاجية: تتمتع بعض الجماعات الوسطى؛ بما لديها من خبرات ومهارات فنية وقدرات تنظيمية وإدارية متخصصة، بممارسة السلطة أثناء العملية المباشرة للإنتاج، ممثلة فى إدارة وتوجيه دولاب العمل وجهاز الإنتاج بكل أبعادهما –أى رأس المال العينى– بما هو مكفول لهم من صلاحيات وتفويض.

ومن حيث ممارسة السلطة خارج العملية الإنتاجية أى على مستوى التكوين الاجتماعى والاقتصادى ككل: تشارك **بعض الجماعات الوسطى** أيديولوجيًا فى إعادة إنتاج شبكة العلاقات الرأسمالية الاستغلالية القائمة وتدعيم البنى الفكرية والأيديولوجية والقيمية السائدة، والتى تخدم مصالح رأس المال، نتيجة لارتباطهم بالطبقة الرأسمالية وبمصالح وأهداف وقيم مشتركة (شريحة كبار المديرين وكبار البيروقراط بوجه خاص).

يرتبط بما سبق حالة من التباين الشديد فى الوعى بالأوضاع والأهداف والمصالح والمواقف الطبقية، فشاغلو المواقع الوسطى لهم مصالح اقتصادية مختلفة، وانتماءات سياسية متباينة تصل إلى حد التناقض.

ويمكن بصورة إجرائية تعيين المواقع الوسطى المتناقضة المختلطة فى البناء الطبقى فى المجتمع المصرى كما يلى:

أ- **مواقع وسطى متناقضة بين الموقعين الرأسمإلى والعمالى:** تضم كبار المديرين (رؤساء مجالس الإدارات والأعضاء المنتدبين، ورؤساء القطاعات ورؤساء الأقسام)، ومتوسطى المديرين (مديرى الإدارات ومديرى العموم)، وصغار المديرين (رؤساء الأقسام)، والتكنوقراط والمهنيين (المهنيين ومساعديهم بحسب درجاتهم الفنية). كما تضم المستويات الإشرافية العليا والوسطى فى المؤسسات الرأسمالية الخاصة (رؤساء العمال- مشرفى الخطوط ورؤساء الورديات- والملاحظين- والمشرفين المباشرين)، ومن فى حكمهم فى بيروقراطية الدولة.

ب- **مواقع وسطى متناقضة بين الموقعين الرأسمالى والبرجوازى الصغير:** وتضم على وجه التحديد صغار أصحاب الأعمال Small Employers ويمثلهم أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة الذين يستخدمون عنصر العمل (٢-٩ عمال بحسب بعض التحديدات النظرية ومنها تحديد "رايت" كمثال) فى الورش والمصانع المتوسطة والصغيرة (حدادة، نجارة، خراطة، وميكانيكا، الغزل والنسيج والملابس، والأحذية والجلود، والأطعمة...إلخ).

ج- **مواقع بين البروليتاريا والبرجوازية الصغيرة ويمثلها موقع المشتغلين شبه المستقلين:** وهم صغار ومتوسطو الموظفين؛ أصحاب الرواتب شبه المستقلين، والذين يحوزون درجات متباينة من السيطرة والتحكم فى أدائهم لعملهم فى المؤسسات الخاصة والعامة على السواء (حكومى، عام، وأعمال)، ومنهم موظفو الإدارات والأقسام ومراقبو العهدة وأمناء المخازن وموظفو الأمن والسكرتارية ومن فى حكمهم.

د- **البرجوازية الصغيرة (التقليدية والحديثة):** وهو- بحسب تصنيف "رايت" - موقع أساسى، وليس متناقضًا أو مختلطًا. ولكن فى ضوء الخصوصية التاريخية والاجتماعية للواقع الطبقى المصرى دأب بعض الباحثين على إدراجه ضمن نسيج المواقع الوسطى المتناقضة المختلطة. ويضم الجناح التقليدى للبرجوازية الصغيرة الورش الحرفية والمصانع الصغيرة التى تعتمد على فنون إنتاجية بدائية وغير متقدمة وبرأس مال ضئيل، ولا يستخدم أصحابها عنصر العمل- يعملون بأنفسهم- أو يستأجرون عددًا محدودًا من العمال (عامل واحد فقط بحسب تصنيف "رايت"). ولا يسمح الإنتاج البرجوازى الصغير بإحداث تراكمات مالية. كما يشمل هذا الجناح المحلات والدكاكين الصغيرة (بقالاً-ترزيًّا- حلاقًا- سنترالاً صغيرًا- جزارًا- صغار ومتوسطى تجار التجزئة والقطاعى...إلخ) وينطبق عليهم ذات الشروط السابقة. أما الجناح البرجوازى - الصغير- الحديث فيضم الذين لا يعملون لدى الغير ولكن لحساب أنفسهم، وهم المهنيون من أرباب المهن الحرة

(الأطباء– الصيادلة– المهندسون– المحامون ...إلخ) الذين يعملون فى عياداتهم ومكاتبهم ويسيطرون على ظروف عملهم الخاص. وكذا العاملون فى مجالات الحاسب الآلى والبرمجة والمعلوماتية، والناشطون فى القطاع المدنى أى الأهلى المحلى والأجنبى.

بعض المحددات الإجرائية للمواقع الوسطى المتناقضة

من أجل التحديد الأكثر عيانية Operationalization للمواقع الطبقية المتناقضة– كما حددها "رايت" يمكننا صياغة بعض المحددات الإجرائية على النحو التالى:

١- **موقع صغار أصحاب الأعمال** :Small Employers وهو الموقع البينى الذى يقع بين نمطى الإنتاج، السلعى البسيط والرأسمالى الحديث، ويجمع بين خصائصهما، وهو يختلف عن الموقع الرأسمالى على أساس عدد العمال، فصغار أصحاب الأعمال بالإضافة لكونهم يمتلكون وسائل الإنتاج، ويعملون لحسابهم الخاص فإنهم يستخدمون عنصر العمل؛ (من ٢ إلى ٩ عمال)، فى حين أن الرأسمالية الكبيرة large capitalism (البرجوازية) يستخدمون عددًا أكبر من العمال (١٠ فأكثر). ويلاحظ أنه بالنسبة لعدد العمال فى هذا الموقع، كان "رايت" فى أعماله المبكرة قد وضع حدًا أعلى للعدد (أقل من ٥٠ عاملاً)، وحدا أدنى (أقل من ١٠ عمال). ولكنه انتهى إلى تحديد (من ٢ إلى ٩ عمال)*.

٢-**المديرون والمشرفون**: **هناك معايير ثلاثة أساسية لتحديد هذه المواقع**

أ– التحكم فى رأس المال النقدى والعينى: مستوى المشاركة فى اتخاذ القرارات الجوهرية المتعلقة بالميزانية والاستثمارات، وإدارة عجلة الإنتاج وأدواته والتشغيل والعمل.

* ربما لا يكون عدد العمال وحده كمعيار فاصل بين صغار أصحاب الأعمال والرأسمالية الكبيرة، فهناك معايير أخرى يمكن الاعتماد عليها مثل حجم الإنتاج، ومدى تقدم الفنون الإنتاجية المستخدمة وتعقدها، وكذا حجم رأس المال المستخدم. ولكننا نظل ملتزمين بهذا المعيار الذى صاغه "رايت".

ب–الموقع من بناء السلطة (ممارسة المهام الإشرافية).

ج–الموقع فى الهيراركية الرسمية للمؤسسة. ونفصل هذه المعايير فيما يلى:

المشاركة فى اتخاذ القرارات

هناك أشكال أو أنماط مختلفة للقرارات المتعلقة بالسياسة العامة للمؤسسة التى يعمل بها الفرد منها ما هو متعلق بالميزانية والاستثمار، والمنتجات أو المدخلات وحجم الإنتاج أو العمل، وعملية التوظيف أو التعيين بالمؤسسة، وكذا أسلوب العمل وعدد الساعات، ونظام الحوافز والجزاءات*. وعلى كل قرار– أو مجال– من هذه القرارات الأربع هناك احتمال واحد من ثلاثة احتمالات هى:

١– إما أن الفرد يشارك بشكل مباشر فى قرارات السياسة العامة للمنشأة (وقد تتخذ هذه المشاركة ثلاث صور فرعية: يأخذ الفرد القرار على مسئوليته الخاصة– أو يأخذ القرار، ولكن لا يأمر بالتنفيذ إلا بعد أخذ الموافقة النهائية من سلطة أعلى– أو أن الفرد يمثل صوتًا واحدًا ضمن مجموعة أصوات تحدد معا بشكل جماعى القرار) .

٢– أو أن الفرد يقدم النصيحة لمن يصنعون القرار أو يتخذونه، ولكن لا يشارك بشكل مباشر فى صناعة القرار.

٣– أو أن الفرد ليس له أى سلطة فى صناعة القرارات.

* فى بعض الحالات وصل "رايت" بهذه البنود إلى ثمانية بنود.

الموقع من علاقات السلطة

ليس من اليسير الحصول على إجابة محددة وصادقة عن هذا المعيار، إذ يشير الباحثون إلى صعوبات ميدانية عديدة واجهتهم فى التعامل مع المادة الإمبيريقية التى تجىء على هذا المعيار. ورغم ذلك تتم ترجمة هذا المعيار عيانيًا فى أربع قضايا على النحو التالى:

١- المشرف الذى يكون له سلطة توقيع عقوبات أو جزاءات إيجابية وسلبية على المرؤسين Sactionary Supervisor .

٢- المشرف الذى لا يستطيع توقيع عقوبة أو جزاء، ولكنه يحوز سلطة إعطاء أو إصدار أوامر بأشكال مختلفة لتنفيذ مهام العمل، وهو مشرف المهام Task Supervisor.

٣- المشرف الأسمى Nominal Supervisor، وهو المشرف الذى لا يعطى أوامر ولا يوقع عقوبات.

٤- الفرد غير المشرف Non-Supervisor الذى ليس له أى مرؤسين ولا يشرف على أى عامل أو إدارى أو غيره.

ج- الموقع فى الهيراركية الرسمية للمؤسسة

وهو لا يعتبر معيارًا مستقلاً للتصنيف الطبقى، وإنما يضاف أساسا للتأكد من مصداقية الأسئلة التى تخص الموقع الإشرافى وحيازة السلطة Validation/Check Question،لأنها تأتى دائما باستجابات غير سليمة. وهنا يتم سؤال المبحوثين بشكل مباشر عن المسمى المحدد لموقعهم الرسمى Position كما هو مصنف فى الأوراق أو السجلات الرسمية للمؤسسة؛ إما كموقع إدارى، أو كموقع إشرافى، أو كموقع لا إدارى ولا إشرافى.

وفى ضوء ما سبق يضع "رايت" تعريفه وتوصيفه لخصائص الموقعين الإدارى والإشرافى؛ طارحًا تعريفين أحدهما يصفه بالمرونة والآخر بالتشدد.

التعريفات المرنة أو "الواسعة": Board Definitions

- فالمدير: هو أى شخص يصنع القرارات بغض النظر عن موقفه من المعايير الأخرى (السلطة– الموقع فى الهيراركية الرسمية)، أى بصرف النظر عن الدرجات التى يحصل عليها فى المعيارين الآخرين.
- والمشرف: هو أى شخص لا يصنع قرارًا، ولكن له مرؤسين بصرف النظر عما يحوزه من قوة أو سلطة حقيقية تسم نشاطه الإشرافى. أى بصرف النظر عن مدى فاعلية سلطته الإشرافية ونفاذها، وبصرف النظر كذلك عما إذا كان له موقع إشرافى رسمى فى الهيراركية الرسمية للمؤسسة.

التعريفات المتشددة "الضيقة" : Narrow / Restrictive Definitions

- **المدير:** هو الشخص الذى له– بصورة غير متناقضة وواضحة جدًا– صلاحيات كاملة فى الأبعاد– أو المعايير– الثلاثة التالية:
- يصنع القرارات.
- له قدرات وصلاحيات إشرافية حقيقية.
- له مسمى إدارى أو إشرافى رسمى فى السجلات الرسمية للمؤسسة.
- **المشرف:** هو الشخص الذى :
- لا يصنع القرارات العامة ولا يشارك فيها .
- له سلطة إشرافية حقيقية .
- مسماه الوظيفى الرسمى "مشرف" فى السجلات الرسمية للمؤسسة.

ويمكن للباحث أن يأخذ بالتحديدات– المرنة أو الضيقة– التى تناسبه، وقد يضطر إلى إدخال بعض التعديلات المطلوبة ويطورها.

أما الشكل المطور الذى قدمه "رايت" وأخذ به فى دراساته بشأن هذين الموقعين فهو:

- **الموقع الإدارى:** صانع قرار قد يكون من المشرفين أو من المديرين على حد سواء وهو مصنف كذلك بحسب الهيراركية والسجلات الرسمية للمؤسسة. ويكون له أيضا سلطة إشرافية حقيقية (توقيع عقوبة و أو إعطاء أوامر).
- **الموقع الإدارى** الاستشارى: Advisor Manager وهو المدير أو المشرف الذى يقدم النصيحة لصانع القرار، وله مسمى وظيفى رسمى– فى السجلات والهيراركية– كمدير أو كمشرف، وله سلطة حقيقية (توقيع عقوبة و (أو) إعطاء أوامر).
- **موقع صناع القرار من غير المديرين:** Non-Managerial Decision Makers وهم صناع قرارات –رغم أنهم لا يسمون مدراء– أو مشرفين فى سجلات المؤسسة وفى بنائها الهيراركى. وفى موضع آخر أشار "رايت" إلى أنهم قد يكون بعض هؤلاء من المشتغلين شبه المستقلين ممن لهم هذه السلطة.
- **الموقع الإشرافى:** لا يصنعون القرارات ولكن لهم سلطة توقيع العقوبات والجزاءات (أو لهم سلطة إعطاء الأوامر فقط)، بالإضافة إلى موقعهم الرسمى فى سجلات المؤسسة (كمشرفين).
- **المواقع غير الإشرافية وغير الإدارية:** Non-Managers, Non-Supervisors وجزء كبير منهم من المشتغلين شبه المستقلين والفنيين.

ويعنى هذا كله أن سلطة اتخاذ القرارات المصيرية المتعلقة بالعمل والإنتاج ليست حكرا على المديرين وإنما يمكن أن تمتد إلى مواقع أخرى. وهذا ما يجسد ملمحًا من ملامح التناقض والغموض والاختلاط فى العلاقات الإنتاجية للمواقع الوسطى.

المشتغلون شبه المستقلين

تكمن الخاصية الأساسية لهذا الموقع فى تميزه بخاصية (وحدة التصور والتنفيذ) فى ممارسته للعمل، أى وحدة التخطيط والتنفيذ للمهام فى آن واحد The Unity Of Conception (Planning) and Execution (Design). والمنطق الأساسى وراء هذا الملمح أنه بناء على أفكار كثيرة لـ " ماركس" حول بلترة العامل، والتى تتجسد إحدى تجلياتها فى الانفصال المتزايد بين التصور، والتنفيذ فى عملية العمل – وهى الفكرة التى طورها أحد الماركسيين وهو "هارى برافرمان" H. Braverman– اعتمد "رايت" على هذه الفكرة فى تصنيف هذا الموقع الطبقى. فالمشتغل شبه المستقل من المفترض أنه يتمتع بالقدرة على تخطيط وتنفيذ تصوراته فى عملية العمل بشكل مستقل. ولرصد هذا الملمح نبدأ بسؤال المبحوث تساؤلاً عامًا حول الملامح المختلفة لوظيفته التى يقوم بها أثناء التطبيق الميدانى وهو: هل وظيفتك الحالية هى من النوع الذى يطلب (أو لا يطلب) منك فيه تصميم (تخطيط) ملامح (جوانب) مهمة فى العمل، وأن تنفذ هذه الافكار؟ وعندما يجيب بنعم، يطلب منه الباحث أن يعطى مثالا لذلك، مع قدر من الشرح المفصل، وبعد ذلك يتم تصنيف وتصحيح، وإعادة تكويد هذه الاستجابات، والتأكد فعلاً عما إذا كانت هى إجابات تؤشر على حيازة العامل لمساحات مختلفة من الاستقلال فى عمله أم لا (أى تحديد إلى أى مدى يتمتع هذا العامل بوحدة التصور والتنفيذ). **وهنا يتم تحديد درجات ثلاث للاستقلال:**

أ- **استقلال عال:** High Autonomy ويعنى أن يكون مثال الاستقلال الذى ذكره المبحوث دالا على قدرته على تخطيط، أو تصميم جوانب كبيرة للوظيفة، والقيام بحلول غير تقليدية للمشكلات بشكل مستمر ومتواصل، وأن يضع أفكاره موضع التنفيذ فى شكل منتظم ونافذ.

ب-**استقلال متوسط** :Medium Autonomy أى يدل المثال الذى طرحه المبحوث على قدرته على تصميم أو تخطيط جوانب محددة من عمله أو وظيفته، والقيام بحلول روتينية نسبيا لمشكلات العمل، مع وضع تصوراته موضع التنفيذ فى إطار حدود واضحة .

ج-**استقلال منخفض** :Low Autonomy أن يدل المثال الذى قدمه المبحوث على عدم قدرة حقيقية على تخطيط أى ملامح أو جوانب من عمله. ويمثل حل المشكلات جزءًا هامشيًا من العمل. ولا يمكنه فى ظل الظروف العادية أن يضع أفكاره موضع التنفيذ.

ولأن هذه المحاولة التصنيفية معقدة فقد ووجهت بنقد شديد من عدد هائل من الباحثين*، لا سيما وأن هناك عددًا كبيرًا من المبحوثين يسىء تقدير مساحة الاستقلال المتاحة له ويميل دومًا إلى تعظيمها. فقد أضفنا فى دراستنا الراهنة سؤالا آخر إلى أسئلة هذا المعيار التصنيفى (الاستقلال)، كان "رايت" قد استخدمه بمفرده فى عمل آخر له (Class Crisis and The State, 1978). هذا التساؤل هو:

- حدد لنا درجة الحرية المتاحة لك فى أداء عملك: وهنا تكون بدائل الإجابة على السؤال كالتالى:

- مستوى عال من الحرية. - مستوى متوسط من الحرية .
- مستوى منخفض من الحرية. - ليس هناك حرية على الاطلاق.

ورغم أن هذا التساؤل- المضاف- قد لا يحل المشكلة كلية، بوصف أن هذه الإجابة ستكون أيضا تقديرية، ولن تخلو من الرؤية الذاتية – وليست الموضوعية- لأن الأمر يظل متروكًا للمبحوث كى يحدد بشكل ذاتى ما تعنيه كلمات مثل حرية كبيرة ومتوسطة وصغيرة. ومن هنا تكمن أهمية إضافة السؤال الخاص بالمثال الذى يقدم فيه المبحوث نموذجًا وصفيًا تفصيليًا لعمل يقوم به، وفيه درجة ما من الحرية. فهذا السؤال يعتبر من ناحية مقياسًا لمدى مصداقية المبحوث فى تقدير حريته أو استقلاله Validation Question، ومن ناحية ثانية يمكن من التغلب على ذاتية المبحوث والحد منها. لا سيما أن كثيرًا من المبحوثين يسيئون تقدير درجات الحرية المتاحة لهم، ويقرون بأن لهم درجات كبيرة أو متوسطة منها، فى حين يكشف

* هذا الموقع البينى وما ينطوى عليه من صعوبة فى الإمساك به يعد الأكثر إشكالية فى المحاولات التنظيرية لعديد من منظرى الطبقة الاجتماعية، وعلى رأسهم إيرك رايت، بل كان هذا الموقع البينى أحد أهم أسباب التطويرات اللاحقة التى أدخلها رايت على مقاربته النظرية ككل فيما بعد.

النموذج الوصفى عن عدم مصداقيتهم، وعدم تمتعهم بأى قدر من الحرية، أو ربما درجات أو مستويات دنيا منها. فى حين تبقى مشكلة عدم القدرة على مواجهة مشكلات المبحوثين الذين لديهم تقدير منخفض لحرياتهم أو استقلالهم– التى قد تكون عالية– فى العمل قائمة.

البرجوازية الصغيرة

اعتبرها "رايت" موقعًا طبقيًا أساسيًا– وليس متناقضًا– ولكن فى ضوء خبرة التكوين الاجتماعى المصرى اعتبرها باحثون مصريون كثيرون موقعًا متوسطًا – كما أشرنا ونشير لاحقا– وفى ضوء التزامنا بالإطار التصورى الذى صاغه "رايت"، فإن معايير تصنيف هذا الموقع هى:

- ملكية وسائل الإنتاج.
- عدم استخدام عنصر العمل إلا فى أضيق نطاق، وبشكل لا يحدث تراكمًا رأسماليًا، ولا يزيد عدد العمال عن عامل واحد فقط. وإن حدث وزاد هذا العدد يتحول الموقع إلى صغار أصحاب الأعمال (من ٢ إلى ٩ عمال) [٦].

إذن يمكننا طرح مقترح حول تصنيف الشرائح الوسطى المصرية فى إطار مراعاة المحددات والمعايير النظرية للمواقع الوسطى التى تنطلق من التصور الذى صاغه الأمريكى الشهير "إريك أولين رايت" Erik O. Wright فى إطار نظرية "المواقع الطبقية المتناقضة" والمختلطة:

مقترح للشرائح الطبقية الوسطى نظريًا وعينيًا

طبيعة الموقع		الشرائح الطبقية البينية بحسب تصنيف إيرك رايت	الشرائح الطبقية البينية المعبرة عنها فى التكوين الاجتماعي المصرى	
مواقع بين الرأسمالية والبروليتاريا		– رؤساء العمال – المشرفون – صغار المديرين	– رئيس عمال – ملاحظ عمال – مشرف مباشر – رئيس خط – رئيس وردية – رئيس قسم	هذه هي المواقع التى تقترب من القطب الطبقى البروليتارى
		– متوسطوا المديرون	– مديروا الإدارات – مديرو العموم	لا تقترب المواقع هذه إلى أي من القطبين الطبقيين البروليتارى أو الراسمالى
		– التكنوقراط والمهنيون	أصحاب المهن الحرة وهم المهنيون داخل المؤسسات الراسمالية الخاصة وفى الحكومة وفى القطاع العام وفى قطاع الأعمال ومنهم الأطباء والصيادلة والمهندسون والأخصائيون الاجتماعيون والأخصائيون النفسيون ومسئولو الدعاية والإعلان والإعلام والحسابات والمبيعات والتسويق والفنانون والصحفيون والباحثون وأساتذة الجامعات والأخصائيون فى العلاقات العامة والمترجمون...إلخ.	
		– كبار المديرين	– رئيس مجلس الإدارة أو العضو المنتدب – عضو في مجلس الإدارة – رئيس قطاع – رئيس قسم	هذا الموقع يقترب من القطب الطبقى الرأسمالى
مواقع بين الراسمالية والبرجوازية الصغيرة		صغار أصحاب الأعمال	أصحاب المشروعات الصغيرة الذين يستخدمون عنصر العمل (من ٢ إلى ٩ عمال) مثل الورش المتوسطة كالحدادة والنجارة والخراطة و صناعة البلاستيك والأحذية والملابس والأطعمة والحلويات والغزل والنسيج والأخشاب والجلود.. إلخ	
مواقع بين البروليتاريا والبرجوازية الصغيرة		أصحاب الرواتب شبه المستقلين (الموظفون أو المشتغلون شبه المستقلين)	بعض الموظفين، وكبارالفنيين والمهرة منهم بحسب درجاتهم وتخصصاتهم المتباينة، ومساعدو المهندسين، وبعض المهندسين وبعض المهنيين. وهؤلاء جميعا لهم درجات متفاوتة من السيطرة على ظروف عملهم واستقلال نسبى فى العمل. وهذا موقع شديد الإشكالية.	
البرجوازية الصغيرة	التقليدية	موقع طبقى أساسي بحسب تصنيف رايت ويضم في الحضر أصحاب المشروعات التقليدية الصغيرة التي لا تستخدم عمال أو تستخدم عاملا واحدا فقط وفقا لتحديد رايت الذى اعتبرها موقعا طبقيا أساسيا	أصحاب الورش الحرفية والدكاكين والمحلات الصغيرة (الترزى–الحلاق–البقال– السنترال الصغير– الجزار– صغار ومتوسطو تجار التجزئة ... إلخ). لا يستخدمون عنصر العمل أو يستخدمونه فى أضيق الحدود.	لم يضم رايت الجناح التقليدى إلى المواقع المتناقضة ولكن هناك دراسات تمت على التكوين الاجتماعي المصرى واعتبرتها ضمن أجنحة المواقع الوسطى
	الجديدة	وزعها رايت ما بين المهنيين والمشتغلين شبه المستقلين .وهى تضم أرباب المهن الحرة الذين يعملون لحسابهم الخاص ويحوزون أصول تنظيمية ومهارية وخبرات عملية وفنية وتفاوضية ويتحكمون في ظروف عملهم.	المهنيون كالأطباء والمهندسين والمحاسبين والمحامين ومن في حكمهم الذين يعملون بشكل مستقل في عياداتهم أو مكاتبهم. والعاملون في مجالات المعلومات والحاسب الآلى والبرمجة والترجمة ونظم المعلومات والعاملون فى القطاع الأهلى بمختلف أطيافه.	

يلاحظ على الجدول السابق أننا ضممنا الموقع البرجوازى الصغير (بجناحيه التقليدى والجديد معًا)- إلى جملة المواقع الوسطى- وهو على خلاف ما ذهب إليه "رايت"من اعتبار البرجوازية التقليدية خاصة موقع طبقى أساسى مستقل، يقع فى إطار نمط الإنتاج السلعى البسيط. ومنطق هذا أن هناك عددًا وفيرًا من الدراسات الوطنية اعتبرت هذا الموقع (القديم والحديث معًا) جزءًا من نسيج المواقع الوسطى فى مصر.

فيما يلاحظ أيضا أن المهنيين يقع قسم قليل منهم ضمن مواقع المشتغلين/ الموظفين شبه المستقلين Semi-Autonomous Employers، فى المؤسسات الرأسمالية الخاصة وأجهزة الدولة (عام/أعمال /حكومى)، فى حين تقع الكتلة الأكبر أيضا منهم ضمن شريحة المهنيين والتكنوقراط، يقع جزء منهم فى إطار الموقع البرجوازى الصغير الحديث، وهؤلاء هم الذين يعملون فى عياداتهم ومكاتبهم، وليس لدى الغير ولكن لحساب أنفسهم، ولهم السيطرة على ظروف عملهم والقرارات المتعلقة بالعمل، وهؤلاء لم يفصلهم "رايت" كموقع طبقى أساسى بل اعتبرهم جزءًا من التكنوقراط والمهنيين.

المراجع

١- راجع: عاصم الدسوقى، مأزق الطبقة الوسطى، القاهرة، الهلال، ديسمبر، ١٩٩١، ص ٤٤.

- محمود عودة، الطبقة الوسطى فى السلم الاجتماعى، القاهرة، الهلال، سبتمبر،١٩٩١، ص ٢٥.

٢- عبد الباسط عبد المعطى، دراسات التكوين الاجتماعى والبنية الطبقية لمصر: الدراسات المحلية، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٨، ص ص ١٥٤- ١٥٦.

٣- عبد الباسط عبد المعطى، (مشرفًا ومحررًا) الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر، مشروع ٢٠٢٠، القاهرة، دار ميريت للنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢، ص ٢٩٧.

٤- محمود عبد الفضيل، الطبقات والمراتب والتصنيفات الطبقية فى الوطن العربى: اعتبارات منهجية، المستقبل العربى، العدد١٠٠، السنة العاشرة، يونيو١٩٨٧، ص ٢٥.

٥- راجع: أحمد عباس صالح، مستقبل وأزمة الطبقة الوسطى المصرية، القاهرة، الهلال، أبريل ١٩٩٢، ص ٣٥.

Martin , Bill, The Australian Middle Class 1986-1995: Stable, Decline or Restructuring, Journal of Sociology, Vol.34, No.2, August 1998, pp.136-137, pp.148-149.

Faris, Ropert E. L., The Middle Class Form Sociological Viewpoint, Social Forces, Vol. 99, No.1,1991.

٦- اعتمدنا بالأساس فى صياغة هذا الجزء كله على محاولات "رايت" – وزملائه- التالية:

The American Class Structure , American Sociological Review,Vol. 47, No.6, Dec.1982. (بشكل أساسى)

Classes in The United States And Sweden : A Comparison, Acta Sociologica, Vol.26, No. 3-4,1983.

An Overview of The Comparative Project on Class Structure And Class Consciousness, Comparative Project on Class Structure and Class Consciousness, Working Paper, No.1, 1982.

Class and Occupation, Theory and Society , Vol. 9, No.2, 1980.

Class , Crisis and The State , London , New left Book , 1978.